

وان سأل السقوط من غير سقط فقبله من ادم صنع العباد وغير
 على الخراف واختلف في الواسع اطلس والظاهر ان النبي كونه
 مساويا وان يتخذه فالظاهر انه لا يبرئ ولو سقط كر سقمها غير
 صنع بلولا بنت بالاتفاق وان يتخذه الخراف وان لم يكن له
 من يده كالاعراب والنجف لا يبرئ وكذا ان من وجب العسل لانه
 وان اشغل بفعل غير ضروري بان جاوز ما يقدر على الوضوء
 منه الا بعد منه لا يبرئ وان يتوضأ ثلثا في الاصح وثا في سائر
 سائر الوضوء ولو وجد في الخوض موضع النجس فيجوز
 الوضوء ان اهدر كصبي في الماء او في الاقل ولو قصد
 له من ماء اقرب منه كان في عارضة التوضؤ في الخوض
 وذهب اليه وشيئا من بيته في موضعها ويقرب من ماء بترك
 البراة النزع ونسب البناء المختار وقيل لا يشع ان عدم غيره
 وان حصل ما ينزع الصلوة من كلامه والوجه ان كشف عقرة
 لا يبرئ حتى لو كشفت رأسها للسمع او زرعها للغير
 لا يبرئ في التصحيح وكذا لو كشف بواحه للاستجماء في ظاهر النظر
 وقيل ان لم يكن منه بين يديه الستة ان ينصرف محذوبا النظر
 مسك بانقذه بوجهه انه يعقب والاستخلاف للامام ان يأخذ
 يوجب رجوع الخراب ان يبرئ اليه وله ان يستخلف ما لم يخرج من
 المسجد او يجاوز الصوف في الصحبة فان لم يتخلف حتى

ان كالعقد قد صفيين
 لا تشد وان كشدت

بغيره
 يجره

جاوز

جاوز او خرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلفهم بل يخرج
 وفي بطلان صلوة رايان والظاهر عدم البطلان لانه لا يوجب
 نكاح كالمفرد ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة ولو مسيوقا
 ولو لم يكن مع الامام الا واحد فوفاه لا يستخلف من غير تعيين
 ان كان صلحا للامامة والراي ان يكون صيا او امرأه فقيل بتعيين
 فقد صلوة وصلوة الامام والاصح انه لا يتعين فقد
 صلوة فيجب ولو حضر سبق الحديث ركوع او سجود ويجب
 اعادتها ما لا ينافي لانه الاستقبال في ركوعه مع الطهارة بشرط
 ولم يوجد في عهد ما حدث فيه ولم يوجد الا يجزيه في سائر
 لو تذكر فيهما سجدة فسجدها حيث لا يجب اعادتها
 او عياله يوسف لزم اعادة الركوع لانه القومة في ركوعه
في سجود الستة والستة واجبة الصواب ان يقال يسجد
 الستة واجبة فكما ان اراد بالستة معنى السجود ولم ير
 الوضوء فانه الواجب يسجدتان وهذا هو الصحيح وقيل بوسنة
 لا يجب سجود الستة الا بترك الواجب من واجبات الصلوة
 فلا يجب بترك الستة والستة كما انقوز والستة و
 الستة والتأخير في كبريات الاستقبال والتبجئة ولا يترك
 الا في بعض الاماكن كما هو في التبرك فيعاد او يتأخير
 ان يتأخير الواجب عن محلة او يتأخير ركعة عن محلة اما ترك

والا بان كان

او جاز بحدوثه وقتا يحد